تحقيقات في أدوات نحويَّة

عند ابن قيِّم الجوزيَّة

بحث أعده

د.عبد القادر عبد الرحمن السعدي

جامعة الشارقة

ملخص البحث

يرمي هذا البحث المسمىّ " تحقيقات في أدوات نحوية عند ابن قيّم الجوزية " إلى الكشف عن بعض التحقيقات النحوية لبعض الأدوات لدى شخصية لم تشتهر بتخصص الدراسات النحوية، ولكنها أثرتها من خلال كتبها أيما إثراء، ذلكم هو الإمام ابن قيّم الجوزية المتوفى سنة (٧٥١هـ). فقد كانت له قدم راسخة في الخوض بالتحليلات النحوية الدقيقة التي تضفي على النص قوة وجمالاً ورونقاً.

وقد اقتطفت من ينع تحقيقاته النحوية بعض التحقيقات المتعلقة ببعض الأدوات، مبيناً أصل فكرة عمل الأدوات في الجملة، والوظائف التي تقوم بها الأدوات، ثم التقديم والتأخير بواو العطف وارتباطهما بدلالة السياق والمقام، ثم التحقيق بما اشتهر لدى النحاة من معاني بعض الأدوات .

والله ولي كل توفيق

بسم الله الرحمن الرحيم

" المقدمة"

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه .

أما بعد :

فإن للأدوات والحروف شأناً معوّلاً عليه في تماسك النص العربي، فهي التي تربط بين أجزاء الجملة، وتولد المعاني التي لم تكن في الجملة قبل دخولها فيها .

من أجل ذلك عني النحاة أيما عناية بموضوع الأدوات، وأفردوا لها مصنفات كانت رائدة في مجال علم الأدوات.

وقد وجدت الإمام ابن قيّم الجوزية (٧٥١هـ) – رحمه الله تعالى في كتابه (بدائع الفوائد) – ذا باع مُعَـلاّ في الحديث عن بعض تلك الأدوات، إذ رأيته يتكلم عنها بتحقيقات ثاقبة فاتت على كثير من النحاة، ثم يربط تلك التحقيقات بالجانب الدلالي للنص الذي حمل تلك الأدوات، وينطلق من ذلك إلى بيان لطائف وبدائع دقيقة يوحي بها النص، كما وجدته يخالف النحاة في بعض آرائهم بشأن دلالة بعض الأدوات، ويقدم الدليل على مخالفته لهم.

هذا النظر الثاقب من ابن القيِم كان باعثاً لي على هذا البحث المتواضع الذي يقدم فكرة عن القدم الراسخة لهذا الرجل في غوصه بتلك التحقيقات، فسميته : " **تحقيقات في أدوات نحويَّة عند ابن قيِّم الجوزيَّة** " **وجاء في أربعة مباحث وخاتمة بعد هذه المقدمة** :

المبحث الأول : تحقيق ابن القيم لنظرية الحروف العاملة وغير العاملة.

المبحث الثاني : وظائف الأدوات النحوية في الجملة .

المبحث الثالث : التقديم والتأخير مع واو العطف .

المبحث الرابع : التحقيق في بعض الفروق بين أدوات نحوية .

أسال الله تعالى لابن القيِم الجزاء الأوفى عن لغة القرآن الكريم، وأن يجزل له الثواب، وأن يجعل هذا العمل نافعاً لي لدى تحقيق الأعمال يوم الحساب. إنه وليُّ ذلك والقادر عليه .

المبحث الأول
عمل الحروف وعدمه

عرّف النحاة الحرف بأنه : " كلمة دلت على معنى في غيرهـا"[١]، وقد جعل المرادي هذا التعريف أدق من تعريفه بـ " ما دلّ على معنى في غيره " [٢] ، ويرى أن دقة التعريف الأول تتأتى من ناحيتين :

أولاهما : في قوله : (كلمة) وهي أولى من تصدير التعريف بـ (ما)، لأن (ما) مبهمة.

ثانيتهما : في قوله: (فقط)، إذ بذلك تخرج الأسماء التي تدل على معنى في نفسها وعلى معنى في غيرها، كأسماء الاستفهام والشرط، لأن كلاً منهما يدل على المعنى الذي وضع له بنفسه، ويدل أيضاً على معنى في غيره لتضمنه معنى الحرف.

فمثل : من يقم أقم معه، (من) دلت على معنى في نفسها وهو دلالتها على العاقل، ودلت على معنى في غيرها وهو ارتباط جملة الجواب بالشرط بها لتضمنها معنى (إنْ) الشرطية. [٣]

ثم جاء ابن القيم لينطلق من هذا التعريف إلى تعليل الأصل في عمل الحروف، فقال : " أصل الحروف أن تكون عاملة لأنها ليست لما معان في أنفسها، وإنما معانيها في غيرها "[٤].

ووجه هذا التعليل :

أن الحرف يعمل في اللفظ الذي يدل على معنى فيه لأنه اقتضاه في المعنى، فلما كان ذلك اللفظ يقتضيه الحرف ليظهر معناه اقتضى أن يعمل به، إذا العمل أمر لفظي، والألفاظ تابعة للمعاني، " فكما تشبث

الحرف بما دخل عليه معنى وجب أن يتشبث بـــه لفظـــاً وذلـــك هـــو العمل"(٥).

فإذا قلنـــا : " أخذت درهماً من مال زيد، فـــ – من – تدخل للتبعـــيض للمال، والبعض هو الدرهم من المال" (٦) فقد تشبثت – مِن – بمعنى البعضية في المال .

ويبدو لي أن اقتضاء الحرف المعنى لما يعمل به – الذي يريـــده ابن القيِّم – يعني اختصاصه بذلك الذي اقتضاه، وهو ما عبَّر به معظم النحاة حين بينوا علة الحرف العامل. قال الورّاق : " واعلم أن الحروف تنقسم ثلاثة أقسام : قسم يختص بالاسم، وقسم يختص بالفعـــل، وقســـم يدخل عليهما، فأما ما يختص بالاسم ولايكون كجزء منه، ولا بد أيضاً من عمله أن يعمل فيه، فنحو: إن وأخواتها، وحروف الجر، وما أشـــبه ذلك ، وأما ما يدخل عليهما ولايعمل شيئاً فنحو : حروف الاســـتفهام " (٧) وحين تحدث عن عدم عمل حروف العطـــف قـــال : " وحـــروف العطف لاتعمل شيئاً، لأنها لا تختص بالدخول على الفعل دون الاســـم، ولا بالدخول على الاسم دون الفعل، وكل حرف كان على هذا السبيل لم يعمل شيئاً "(٨).

وقال أبو البركات الأنباري : " والحروف متى كانت مختصة وجب أن تكون عاملة " (٩) . وقال الخوارزمي : " لأن العامل يجب فيه أن يختص بقبيل دون قبيل حتى يكون عاملاً، ولذلك لما كانـــت حـــروف العطف داخلة على القبيلين – وكذلك سائر الحروف التي لا تعمل – لم يعط لها عمل لعدم الاختصاص بقبيل واحد"(١٠).

ثم يمضي ابن القيِّم ليؤكد استحقاق الحرف العمل بسبب اقتضائه معنى فيما يدخل عليه فيقرر أن ذلك المعنى الذي يقتضيه الحرف إنما يكون في اسم مفرد لا في جملة، فإذا دخل الحرف لإحداث معنى في جملة لا في اسم مفرد فإنه لا يعمل، لأنه يكون قد سبق بعامل آخر، فمثل – هل – لا تعمل لأنها تدخل لمعنى في الجملة، وهو النسبة الرابطة بين المسند والمسند إليه، فقولنا : هل زيد قائم، أو هل قام زيد يكون الاستفهام فيه عن القيام الذي هو النسبة الرابطة بين – زيد – و – قائم – ، ولم يكن فيه السؤال عن زيد أو عن قائم منفردين، ولا عن قام أو عن زيد منفردين ، فحين دخلت – هل – على هذه الجملة تكون داخلة " على جملة قد عمل بعضها في بعض، وسبق إليها عمل الابتداء أو الفاعلية، فدخلت لمعنى في الجملة، لا لمعنى في اسم مفرد، فاكتفى بالعمل السابق قبل هذا الحرف وهو الابتداء ونحوه" (١١).

ولمّا كان هذا الحرف داخلاً لمعنى في الجملة كان شديد الارتباط بها، لا ينفك عنها، بحيث لا يمكن الوقوف عليه وحده دون الجملة، إذ لوتوهم انقطاعه عن الجملة وجواز الوقوف عليه لعمل في الجملة، ليكون عمله فيها أثراً يؤكد تعلقه بها واقتضاءه لها، كما هي الحال في – إنّ وأخواتها – إذ يجوز الوقف عليها لأنها كلمات، فيقال : ليتهْ كأنّهْ لعلّهْ ، " فأعملوها في الجملة إظهاراً لارتباطها وشدة تعلقها بالحديث الواقع بعدها " (١٢).

أما نحو : – هل – فإنه لايتصور انقطاعها عن الجملة، فتبقى مفتقرة إليها، وحينئذٍ لا تحتاج إلى العمل بالجملة ليؤكد ذلك الارتباط ، كما هي الحال مع – ليت وكأن ولعل – .

ولذلك حصل خلاف في عمل – ما – دون – هل – ، لأن – ما – تشبه – ليس – في النفي، " فحين أرادوا أن يكون لها أثر في الجملة ويؤكد تشبهها بها جعلوا ذلك الأثر، كأثر – ليس – وهو النصب. والعمل في باب – ليس – أقوى، لأنها كلمة كـ – ليت ولعل وكأنّ – والوهم إلى انفصال الجملة عنها أسرع منه إلى توهم انفصال الجملة عن – ما – و – هل – ، فلم يكن بد من إعمال – ليس – و إبطال معنى الابتداء السابق، ولذلك إذا قلت : ما زيد إلا قائم لم يعملها أحد منهم، لأنه لا يتوهم انقطاع – زيد – عن – ما – ، لأن – إلاّ – لا تكون إيجاباً إلا بعد النفي، فلم يتوهم انفصال الجملة عن – ما –"[١٣].

وحين قرر ابن القيِّم أن مثل الحرف – هل – لم يعمل، لأنه سبق بعمل الابتداء في الجملة افترض معترضاً عليه بأدوات النصب والجزم في المضارع، لأنها داخلة على جملة قد عمل بعضها ببعض، وأن المضارع قبل دخول هذه الأدوات عليه كان قد عمل فيه عامل معنوي، وهو – وقوعه موقع الاسم، فلِم لم يمنع هذا العامل هذه الأدوات من عمل النصب والجزم، كما منع الابتداء الحروف الداخلة **على جملة المبتدأ والخبر من العمل ؟**

أجاب عن ذلك بما يأتي:

إن الابتداء عامل معنوي، ووقوع الفعل موقع الإسم عامل معنوي، لكن الابتداء أقوى منه، " لأن حق كل مخبر عنه أن يكون مرفوعاً لفظاً وحساً، كما أنه مرفوع معنى وعقلاً، ولذلك استحق الفاعل الرفع دون المفعول، لأنه المحدث عنه بالفعل، فهو أرفع رتبة في المعنى، فوجب أن يكون اللفظ كذلك، لأنه تابع للمعنى، وأما رفع الفعل المضارع

فلوقوعه موقع الاسم المخبر عنه، والاسم التابع له، فلم يقوَ قوته في استحقاق الرفع، فلم يمنع شيئاً من الحروف اللفظية عن العمل، إذ اللفظي أقوى من المعنوي "[١٤].

إن هذه الحروف إنما دخلت للدلالة على معنى في الفعل، فهي داخلة لمعنى ليس في الجملة، أي في النسبة الرابطة بين المسند والمسند إليه، كما هي الحال مع – هل – ونحوها، فوجب عملها كما عملت حروف الجر في الأسماء [١٥].

المبحث الثاني
وظائف الأدوات في الجملة

وظيفة الأدوات الربط بين أجزاء الجملة، وذلك الربط يولد تلازماً بين أجزائها لم يفهم قبل دخولها، ويتنوع هذا التلازم إلى الأنواع الآتية :

١- **تلازم مطلق بين جملتين** :

ويكون هذا التلازم إثباتاً لمدلول الجملتين أو نفياً له، أو متعاكساً.

إثباتاً مثل : إن اتقيت الله أفلحت .

نفياً مثل : إن لم تتق الله لم تفلح .

متعاكساً مثل : إن أطعت الله لم تخب .

إن لم تطع الله خسرت [١٦].

وفي ضوء هذا التقسيم يرى ابن القيِّم أن وظيفة – إن – الشرطية أن تجعل الشرط والجزاء للمستقبل فذاك أمر موافق لفظاً ومعنىً، فإن كان لفظه ماضياً كان مستقبل المعنى، وهو بهذا يتفق مع رأي النحاة. قال سيبويه : " وقد يقال : إن أتيتني آتِك ..... لأن هذا في موضع

الفعل المجزوم، وكأنه قال : إن تفعل أفعل " [١٧]. وقال المالقي : " يجوز أن تدخل على ماضيين فلا تؤثر فيهما لبنائهما، وهما في المعنى مستقبلان " [١٨] وقد راح ابن القيم يبين بداعة كون الشرط والجزاء الماضيين معناهما مستقبلان في نحو : إن مت على الإسلام دخلت الجنة، فجعل لذلك توجيهين :

التوجيه الأول : أن الأصل كان فيه مضارع، ولكنه أبدل الماضي تنزيلاً له منزلة المحقق في الوقوع .

التوجيه الثاني : أن حرف الشرط حين دخل قلب معنى الماضي إلى المستقبل وبقي اللفظ كما كان.

وقد رجح التوجيه الأول لموافقته سنة العرب في إقامة لفظ مقام لفظ، ومعاملتها محتمل الوقوع معاملة الواقع المتيقن. وقد ورد ذلك في القرآن الكريم كقوله تعالى : " أَتَى أَمْرُ اللّهِ " النحل:١، وقوله : " وَنُفِخَ فِي الصُّورِ " (الكهف: ٩٩) ، [١٩] ، وأمثال ذلك مما هو مستعمل على سبيل المجاز.

٢- **تلازم مقيد بين جملتين:**

وهو نوعان :

النوع الأول : تلازم بين امتناع الشيء لامتناع غيره.

وهذا التلازم تؤديه الأداة – لو – ، مثل : لو أسلم الكافر نجا من عذاب الله ، [٢٠] فقد امتنعت نجاته من عذاب الله لامتناع إسلامه .

قال سيبويه : " وأما – لو – فلما كان سيقع لوقوع غيره " (٢١) وقد فسر المرادي كلام سيبويه هذا بقوله: " يعني أنها تقتضي فعلاً ماضياً كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره، والمتوقع غير واقع، فكأنه قال : – لو – حرف يقتضي فعلاً امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته " (٢٢).

وكان فريق من النحاة قد قرروا أن – لو – حرف امتناع لامتناع إذا دخلت على جملتين مثبتتين ، وإذا دخلت على جملتين منفيتين كانت حرف وجوب لوجوب. (٢٣). وللنحاة كلام مفصل بشأن هذا المعنى لـ – لو – ، إذ عدَّ بعضهم أنّ كون – لو – أداة امتناع لامتناع أمراً باطلاً، كما ذهب إلى ذلك ابن هشام (٢٤) وغيره، لأن ذلك يصطدم بأمثلة وردت في نصوص عربية لا يرقى الشك إلى ثبوتها، ولا يمكن حمل – لو – فيها على هذا المعنى، وعلى أنها إذا دخلت على منفي أثبتته، وإذا دخلت على مثبت نفته.

وكان من بين تلك النصوص قول عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – في صهيب الرومي – رضي الله عنه – : " نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه " ، إذ يكون المعنى ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف.

وقد وجهت دلالة – لو – في هذا النص توجيهات متعددة، الذي يعنينا منها في هذا المقام ذلك التوجيه البديع الذي تبناه ابن القيِّم نقلاً عن العزّ بن عبد السلام، وهو : أن الشيء قد يكون له سبب واحد فإذا انتفى ذلك السبب انتفى ذلك الشيء، ولكن قد يكون له سببان، فلا يلزم من انتفاء أحدهما انتفاء الآخر، وشبه ذلك بزوج امرأة هو ابن عم لها، فيقال : لو لم يكن زوجاً لورث، لأن إرثه بسببين : الزوجية والتعصيب، فإذا

انتفى أحدهما بقي الآخر، وقد أخبر عمر " أن صهيباً اجتمع له سببان يمنعانه المعصية : الخوف والإجلال، فلو انتفى الخوف في حقه لانتفى العصيان للسبب الآخر وهو الإجلال، وهذا مدح عظيم له "[٢٥].

وقد أكد هذا ما ورد عن النبي – صلى الله عليه وسلم – في بيان تحريم ابنة عمه حمزة – رضي الله عنه – عليه : " لو أنها لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي، إنها لابنة أخي من الرضاعة " [٢٦]، فذكر سببين لتحريمها إذا انتفى أحدهما بقي الآخر. وقد ذهب إلى مثل هذا التوجيه السيوطي، فقال : " رتب عدم العصيان على عدم الخوف، وهو بالخوف المعاد بـ – لو – أنسب، فيرتب عليه أيضاً في قصده، والمعنى : أنه لا يعصي الله مطلقاً، لا مع الخوف وهو ظاهر، ولا مع انتفائه إجلالاً له تعالى عن أن يعصيه " [٢٧].

النوع الثاني : تلازم بين امتناع الشيء لوجود غيره .

وهذا التلازم تؤديه الأداة – لولا – ، مثل : لولا أن هدانا الله لضللنا[٢٨]، فقد امتنع ضلالنا لوجود هداية الله تعالى لنا، وهذا ما عليه عامة النحويين، وتشارك – لولا – في ذلك – لو ما – ، قال ابن يعيش : " لولا ولو ما على وجهتين : أحدهما : هذا ، والثاني أن تكون لامتناع الشيء لوجود غيره ، ويقع بعدهما المبتدأ ، وتختصان بذلك ، ويكون جوابهما ساداً مسد خبر المبتدأ لطوله ، وذلك نحو قولك : لولا زيد لأكرمتك ، ولولا خالد لزرتك ، فقد امتنع الإكرام والزيارة لوجود زيد وخالد " [٢٩].

قال ابن مالك : " وإنما وجب حذف الخبر بعد لولا الامتناعية ، لأنه معلوم بمقتضى – لولا – ، إذ هي دالة على الامتناع لوجود ، والمدلول على امتناعه هو الجواب ، والمدلول على وجوده هو المبتدأ " [٣٠].

وكانت – لولا – هنا أداة ربط بين الجملتين ، لأنهما دخلت على جملتين اسمية وفعلية ، فربطت الثانية بالأولى ، ولولا وجود – لولا – لما كان لإحدى الجملتين تعلق بالأخرى ، ومن هنا أضفت على الجملتين معنى الشرطية ، إذ صيرّت الأولى شرطاً والثانية جزاء .[٣١]

المبحث الثالث
التقديم والتأخير مع واو العطف

ذهب جمهور النحاة إلى أن الواو في العطف لا تفيد ترتيباً ولا تعقيباً ، وإنما هي للجمع والتشريك في الحكم والإعراب فقط ، قال سيبويه : " وإنما جئت بالواو لتضم الآخر إلى الأول وتجمعهما ، وليس فيه دليل على أن أحدهما قبل الآخر " (٣٢)، وقال أبو علي الفارسي : إن " دلالتها على الاجتماع فيها أعم ، لأنها إذا كانت عاطفة فهذا المعنى غير مقارن لها ، فقد تبين من هذا أن المعنى المختص به هذا الحرف الاجتماع ، ولذلك لم يكن فيها دلالة على الترتيب " (٣٣).

وقال ابن جني : " فأما واو العطف فنحو قولك : قام زيد وعمرو ، وليس فيها دليل على المبدوء به في المعنى لأنها ليست مرتِّبة " (٣٤).

وذهب قطرب وثعلب وأبو عمر الزاهد والربعي وهشام وغيرهم إلى أنها تفيد الترتيب (٣٥).

ومع هذا الخلاف النحوي في أمر دلالة الواو على الترتيب وعدمه ، ينبغي أن نعلم أن تقديم بعض الألفاظ على بعض لابد أن يكون لغاية يبتغيها المتكلم ، ويكون ذلك على وفق أسباب عديدة يقتضيها المقام وسياق القول ، ولا يكفي أن يقال : إن تقديم هذه اللفظة للعناية والاهتمام من غير بيان موضع هذه العناية ، (٣٦) ، وتقديم المعطوف عليه على المعطوف بالواو يحكم عليه بحسب موقعه في السياق .

ولذلك يرى السهيلي أن كون الواو لا تفيد ترتيباً كلاماً مجملاً يحتاج إلى بسط وبيان ، إذ يرى أن أحد الشيئين المعطوفين لابد أن يكون أحق بالتقدمِ ، لأن العرب يقدمون في كلامهم ما هو أهم ، وماهم به أكثر عناية . (٣٧).

ويبدو أن ابن القيِّم ذهب مذهب الجمهور القائلين بعدم إفادة الواو الترتيب ، لكنه جنح إلى رأي السهيلي في تقديم ماهو أهم ، ووضع بعض اللطائف لتقديم المعطوف عليه بالواو على المعطوف .

فالسهيلي يرى أن هذا التقديم يكون :

١-إما بحسب الخفة والثقل في النطق.

٢-وإما بحسب المعنى.

" فتقديمه في اللسان على حسب تقدم المعاني في الجنان ، والمعاني تتقدم بأحد خمسة أشياء : إما بالزمان ، وإما بالطبع ، وإما بالرتبة ، وإما بالسبب ، وإما بالفضل والكمال ، فإذا سبق معنى من المعاني إلى الخفة والثقل بأحد هذه الأسباب الخمسة أو بأكثرها سبق اللفظ الدال على ذلك المعنى السابق ، وكان ترتيب الألفاظ بحسب الخفة والثقل لا بحسب المعنى ، كقولهم : ربيعة ومضر ، وكان تقديم مضر أولى من جهة الفضل ، ولكن أثروا الخفة ، لأنك لو قدمت مضر في اللفظ كثرت الحركات وتوالت ، فلما أخرت وقف عليها بالسكون " (٣٨).

ثم راح ابن القيم يفصل القول ويضرب الأمثلة للطائف التقديم والتأخير في ضوء هذا الاتجاه :

فالتقديم بالزمان :

كقوله : " **وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالأَبْصَارَ وَالأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ** " النحل : ٧٨ .

فقوله : " **وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالأَبْصَارَ وَالأَفْئِدَةَ**" وسائل العلم الذي هو نور ، قال أبو حيان : " ذكر الله امتنانه عليهم بجعل الحواس التي هي سبب لإدراك الأشياء والعلم " (٣٩).

وقد عطفها على قوله : " أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً " وهو دال على الجهل الذي هو ظلمة ، والظلمة متقدمة في الزمن على النور ، لأن الجهل ظلمة معنوية (٤٠) ، والعلم نور معنوي ، قال الرازي: " قال تعالى: – وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالأَبْصَارَ وَالأَفْئِدَةَ – ليصير حصول هذه الحواس سبباً لانتقال نفوسكم من الجهل إلى العلم بالطريق الذي ذكرناه" (٤١).

ومما يؤكد تقدم الظلمة على النور في الزمن قوله صلى الله عليه وسلم: " إنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ خلق خلْقَه في ظلمة ، فألقى عليهم من نوره ، فمن أصابه من ذلك النور اهتدى ومن أخطأه ضلَّ " (٤٢).

والتقديم بالطبع والسبب :

وهو تقدم السبب على المسبب ، كقوله تعالى : " إِنَّ اللَّـهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ " البقرة: ٢٢٢ .

فالتوبة مقدمة على الطهارة بالطبع ، لأنها سبب للتطهر ، قال ابن عقيلة: " وكذا تقديم – يحب التوابين ويحب المتطهرين – لأن التوبة سبب الطهارة " (٤٣).

أما ابن القيم فقد ذكر لهذا التقديم وجهاً آخر وهو أن " الطهر طهران ، طهر بالماء من الأحداث والنجاسات ، والطهر بالتوبة من الشرك والمعاصي ، وهذا الطهر أصل لطهور الماء ، وطهر الماء لا ينفع بدونه بل هو مكمل له ، معد مهيأ بحصوله ، فكان أولى بالتقديم ، لأن العبد أول ما يدخل في الإسلام فقد تطهر بالتوبة من الشرك ، ثم يتطهر بالماء من الحدث " (٤٤).

وكقوله تعالى : " **زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ** " آل عمران : ١٤

قدم النساء على البنين ، لأن الطبع يقضي أن النساء سبب لوجود البنين (٤٥) وعلى هذا جاء قوله صلى الله عليه وسلم لعمرو بن العاص : " أبعثك وجهاً يسلمك الله فيه ويغنمك ، وأرغب لك رغبة من المال " ، فبدأ بالسلامة ثم الغنيمة ثم كسب المال ، لأنها مرتبة كذلك طبعاً (٤٦).

والتقدم بالرتبة والفضل والكمال :

كقوله تعالى : " يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ " الحج : ٢٧ .

(رجالاً) ماشين على أرجلهم ، **(على كل ضامر)** راكبين على كل بعير ضامر ، والذي يأتي راجلاً هو الذي يكون قريباً من المسجد الحرام ، والذي يأتي على الضامر يأتي من مكان بعيد (٤٧) . فقدّم القريب على البعيد لأنهم مرتبون كذلك ، ويحتمل أن يكون الذي يأتي راجلاً يتقدم برتبته المعنوية على الذي يأتي راكباً ، لأن الأول يبذل جهداً وينال مشقة ، ولا شك أن رتبته تكون أفضل وأجره أكثر .

قال ابن عطية : " وفي تقديم – رجالاً – تفضيل للمشاة في الحج ، قال ابن عباس : – رضي الله عنهما – : ما آسى على شيء فاتني إلا أن أكون حججت ماشياً ، فإني سمعت الله يقول : – يأتوك رجالاً –"(٤٨).

ومن ذلك تقديم الوجه على بقية أعضاء الوضوء في **قوله تعالى** : **"فَاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ "** المائدة : ٦ .

لأن الوجه مقدَّم في رتبته وفضله وشرفه على بقية الأعضاء (٤٩).

ومن ذلك تقديم السماء على الأرض ، لأن رتبة السماء مقدمة بالعلو والفضل والشرف ، فالسماء والأرض غالباً ممّا يذكران في معرض الآيات الدالة على وحدانية الله تعالى ، ومامن شك في أن الآيات في السموات أعظم مما في الأرض ، ولذلك أمر بتكرار البصر إليها في قوله : " الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا مَّا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِن فُطُورٍ {٣} ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِأً وَهُوَ حَسِيرٌ {٤} " الملك : ٣-٤.

" وأما تقديم الأرض في قوله: – وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ فِي السَّمَاء – يونس:٦١ فالبرتبة أيضاً ، لأنها منتظمة بذكر ما هي أقرب إليه وهم المخاطبون بقوله : – ولا تعملون من عمل – فاقتضى حسن النظم تقديمها في الذكر مع المخاطبين الذين هم أهلها"[٥٠] ، وذلك لأن السياق في هذه الآية جاء تهديداً وتحذيراً للبشر، وإعلاماً لهم بأن الله عالم بجميع أعمالهم ، ولا يغيب عنه شيء، فاقتضى ذلك ذكر محلها أولا ، وهو الأرض ، قبل ذكر السماء[٥١].

ومن ذلك تقديم الطائفين على غيرهم في قوله تعالى : " وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ " الحج : ٢٦ .

لأن الطائفين مقدمون في رتبتهم من حيث قربهم من البيت الحرام .

ومن ذلك تقديم السمع على البصر في أغلب الآيات ، كقوله تعالى : " إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَـئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً " الإسراء : ٣٦ .

فقد ذهب أكثر العلماء إلى أن السمع أفضل وأشرف رتبة من البصر لما يأتي :

١–الغالب في القرآن تقديم السمع على البصر وذلك دال على أفضليته .

٢–إن سعادة الإنسان بطاعة الرسل وماجاؤوا به من الإيمان والأحكام ، وهذا إنما سمعه أغلب الناس بالسمع .

٣–إن العلوم الحاصلة بالسمع أضعاف العلوم الحاصلة بالبصر ، لأن البصر لا يدرك إلا بعض الموجودات المشاهدة بالبصر القريب ، والسمع يدرك الموجودات والقريب والبعيد . [٥٢].

المبحث الرابع
فروق بين أدوات نحوية

تحدث ابن القيم عن بعض الفروق بين بعض الأدوات والحروف ، وقد وجدت من بداعة ماتحدث به ما يستحق الخوض فيه بإيجاز على النحو الآتي :

١-**لام التعليل ولام الجحود :**

مما هو مقرر لدى النحاة أنه يجوز إظهار – أن – الناصبة بعد لام التعليل ، فيقال : جئت لتكرمني ، وجئت لأن تكرمني . (٥٣).

أما لام الجحود فذهب الكوفيون إلى جواز إظهار – أن – بعدها للتوكيد ، فيقال : ما كان زيد ليدخل دارك ، وما كان زيد لأن يدخل دارك ، وذهب البصريون إلى عدم جواز إظهار – أن – بعد لام الجحود ، بل يجب عندهم إضمارها. (٥٤).

وقد علل ابن القيِّم جواز إظهار – أن – بعد لام التعليل وعدم جوازه بعد لام الجحود ، بأن لام الجحود تنفي الفعل المستقبل المقترن بالسين أو سوف في الإثبات ، فقولك : ما كان ليذهب ، هو نفي لـ – سيذهب – أو – سوف يذهب – ، فجاءت هذه اللام عوضاً عن السين وسوف ، وفي الإثبات لا تظهر – أن – مع السين وسوف فكذلك مع اللام التي هي عوض عنهما.(٥٥)

ويبدو أن ابن القيِّم يجعل لام الجحود من الأدوات التي تخلص المضارع للمستقبل كما هي الحال مع السين وسوف ، فأصبحت شبيهة بـ – لن – التي نص سيبويه على أنها لنفي المضارع المقترن بالسين.(٥٦).

قال الأزهري : " – لن – وهي لنفي سيفعل ، أي لنفي الفعل المستقبل"(٥٧).

وكان جامع العلوم الباقولي قد سبق ابن القيِّم بهذا الأمر فقال عن لام الجحود : " وأما إذا استعمل في النفي فلا يجوز إظهار – أن – بعدها بتةً ، كقوله تعالى : " – مَّا كَانَ اللّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ – آل عمران : ١٧٩ ، وقال : – وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ – الأنفال : ٣٣ ، وهذا لا يجوز فيه : وما كان الله لأن يعذبهم ، لأن هذا نفي – سيفعل – في الإثبات ، واللام عوض عن السين ، فكما لا يستعمل – أن – بعد السين ، فكذا لا يستعمل بعد اللام ، لأنه يؤدي إلى الجمع بين العوض والمعوض منه ، وهذا أصل مرفوض " (٥٨) .

وقد انطلق ابن القيم من هذا التعليل إلى بيان بعض الروائع التعبير القرآني مما يتعلق بهذه اللام ، فقال : " وفي هذه النكتة مطلع على فوائد من كتاب الله ومرقاة إلى تدبره ، كقوله تعالى : – وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ – الأنفال : ٣٣ ، فجاء بلام الجحد حيث كان نفياً لأمر متوقع ، وسبب مخوف في المستقبل ، ثم قال : – وَمَا كَانَ اللّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ – الأنفال : ٣٣ ، فجاء باسم الفاعل الذي لا يختص بزمان ، حيث أراد نفي وقوع العذاب بالمستغفرين على العموم في الأحوال ، لا يخص مضياً من استقبال ، ومثله – وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى – هود : ١١٧ ، ثم قال : – وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى – القصص : ٥٩ ، فالحظ في هذه الآية من مطلع الأخرى تجدها كذلك في المعنى ، والله المستعان " (٥٩).

٢- حتـــى وإلـــى:

(حتى) تكون لانتهاء الغاية (٦٠) ، وقد جعل ابـــن هشـــام هـــذا المعنى هو الغالب لها (٦١) ، أما -إلى – فمعنى انتهاء الغايـــة أصـــل معانيها كما نص على ذلك المرادي (٦٢).

وابن القيِّم لم يخرج عما قاله النحاة في دلالـــة – حتـــى – علـــى الغاية، لكنه وجه دلالتها على هذا المعنى توجيهاً لغوياً صوتياً بديعاً ، إذ جعل الغاية بمعنى الحدّ ، لأن الغاية : مدى كل شيء (٦٣) ، ومـــدى كل شيء : حده ومنتهاه ، فلفظ – حتى – كلفظ – حدَ – كونه يبدأ بحاء قبل تاءين ، كما أن – حد – يبدأ بحاء قبل دالين ، والتاء والـــدال مـــن مخرج صوتي واحد ، وهو طرف اللسان ، (٦٤).

أما الفرق بين – حتى وإلى – فهو أن – حتى – تجعل مـــا بعـــدها غاية لشيء هو جزء عما قبلها ، و – إلى – لايكون ما بعدها جـــزءاً مما قبلها ، من أجل ذلك جاز مجيء – حتى – عاطفة ، مثل : أكلـــت السمكة حتى رأسها ، وقدم الحجاج حتى المشاة ، ومات النـــاس حتـــى الأنبياء ، لأن ما بعدها جزء مما قبلها فصح عطفه عليـــه ، إذ بينهمـــا صلة ، ولذلك إذا لم يكن ما بعدها جزءاً مما قبلها لا يصح العطف بها، فلا يقال : قام زيد حتى عمرو ، وأكلت خبـــزاً حتـــى تمـــراً ، إذ لا ارتباط بينهما .

أما – إلى – فإنها لا تجيء عاطفة لانقطاع ما بعدها عمّا قبلها ، كقوله تعالى : " ثُمَّ أَتِمُّواْ الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ " البقرة : ١٨٧ ، إلا إذا كان ما بعدها من جنس ما قبلها ، كما في قوله تعـــالى : " وَأَيْـــدِيَكُمْ إِلَـــى

الْمَرَافِقِ " المائدة : ٦ إذ استدل من أدخل المرافق بوجوب الغسل بها ، لأنها من جنس اليد (٦٥).

وقد ألمح ابن القيِّم إلى أنه ليس المراد من كون – حتى – لانتهاء الغاية أن ما بعدها يكون متأخراً في الفعل عما قبلها ، فلا يلزم من قولنا : قدم الحجاج حتى المشاة تأخر قدوم المشاة ، بل المراد أن يكون غاية في المعطوف عليه لا في الفعل ، إذ قد تكون الغاية لا في أدتء الفعل إنما في أمور معنوية ، فكون الأنبياء غاية للناس في نحو : مات الناس حتى الأنبياء ، أنهم غاية للناس في الشرف والفضل ، وكون المشاة غاية للحجاج في نحو : قدم الحجاج حتى المشاة ، أن المشاة غاية للحجاج في الضعف والعجز ، وكذلك لو قلت : أكلت السمكة حتى رأسها ، ليس المراد أن يكون غاية أكلك الفعلي للسمكة أنك أكلت رأسها آخراً ، بل يجوز أن يتقدم أكلك للرأس . (٦٦) ، ثم تعبر بقولك : حتى رأسها ، لأن المراد بغاية الأكل للسمكة إتمام الأكل لجميع أعضائها .

٣-**أم و بل :**

(أم) لدى النحاة على نوعين :

أ-**متصلة** : وهي التي تسبق بهمزة الاستفهام ، أو همزة التسوية ، وتسمى (أم) المعادلة .

قال المبرد : " فأما – أم – فلا تكون إلا استفهاماً وتقع من الاستفهام في موضعين :

أحدهما : أن تقع عديلة للألف على معنى – أيّ – ، وذلك قولك : أزيد في الدار أم عمرو ..... ويدخل في باب التسوية ، مثل قولك : سواء عليَّ أذهبت أم جئت ..... فقولك :

-سواء عليَّ - تخبر أن الأمرين عندك واحد ، فأدخلت حروف الاستفهام - هاهنا - لإيجابها التسوية " (٦٧).

وسميت معادلة ، لأنها معادلة " لهمزة التسوية ، نحو : - سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ - البقرة : ٦ ، أو لهمزة الاستفهام التي يطلب بها وبـ - أم - ما يطلب بـ - أيٌّ - ، نحو أقام زيد أم قعد ؟ "(٦٨).

ب- **منقطعة** : وهي التي تكون بمعنى - بل - للإضراب.

قال المالقي : " وتقدر بـ - بل - والهمزة في موضع ، ودون همزة في موضع ، فمعناها الإضراب عن الأول والرجوع إلى الثاني " (٦٩).

وقال ابن هشام : " ومعنى - أم - المنقطعة الذي لا يفارقها الإضراب"(٧٠).

أما ابن القيّم فإنه لا يثبت لـ - أم - إلا معنى واحداً ، وهو كونها متصلة معادلة ويرفض تقديرها بـ - بل - ، وأن تكون منقطعة دالة على الإضراب ،فقال : " والحق أن يقال : إنها على بابها وأصلها الأول من المعادلة والاستفهام حيث وقعت ، وإن لم يكن قبلها أداة استفهام في اللفظ ، وتقديرها بـ بل - والهمزة خارج عن أصول اللغة العربية ، فإن - أم - للاستفهام ، و - بل - للإضراب ، ويا بُعْدَ ما بينهما " (٧١) وحين قرر هذا راح يوجه الأمثلة التي احتج بها النحاة على أن - أم - فيها بمعنى الإضراب ، فهو يرى أن - أم - إما أن يتقدمها استفهام صريح بالهمزة وهذه هي المتفق عليها في كونها متصلة ، وإما أن يبتدأ بها من غير أن تسبق باستفهام في اللفظ ، وهذه هي التي عدها النحاة للإضراب .

لكن ابن القيِّم يبقيها متصلة معادلة ويقدر لها استفهاما سابقا ، وذلك مثل قوله تعالى : " أَمْ **يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِ رَيْبَ الْمَنُونِ** " الطـور: ٣٠ **وقوله تعالى:** " أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ آيَاتِنَـا عَجَبًا " **الكهف : ٩ .**

فابن القيم يرى أن مثل هذا الكلام دال بذاته على الاستفهام ، استفهام توبيخ وإنكار، وليس بإخبار ، فهو لأجل ذلك تضمن اسـتفهاماً سـابقاً مدلولاً عليه ، إذ إنها لا تكون إلا بعد استفهام . (٧٢).

وقد وجه – على هذا التقدير – جملة من الآيات:

فمن ذلك قوله تعالى: "**أم يقولون شاعر نتربص به ريب المنون** "

الطور: ٣ .

تقديره: أيقولون صادق أم يقولون شاعر . ويقوي تقدير ابن القيم هـذا أن الرازي قدر للآية التي بعدها وهي قوله تعالى : " أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَامُهُم بِهَذَا أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ " الطور : ٣٢ ، ما يشبه تقديره لهذه الآية فقال: " **ثم قال تعالى** : – أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَامُهُم بِهَذَا أَمْ هُـمْ قَـوْمٌ طَـاغُونَ – الطور: ٣٢ ، و – أم – هذه أيضاً – على ماذكرنا – متصلة ، تقديرها : أنزل عليهم ذكر ؟ أم تأمرهم أحلامهم بهذا " (٧٣) . وابـن عطيـة قبلهما جعل – أم – في آيات هذه السورة منها مـا يقـدر بـ – بـل والهمزة – ، ومنها ما هي معادلة ، وجعل من المعادلة قوله تعـالى : " أم هم قوم طاغون " (٧٤) .

ومن ذلك قوله تعالى : " أَمْ **حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالـرَّقِيمِ كَـانُوا مِنْ آيَاتِنَا عَجَبًا** " **الكهف : ٩ .**

تقديره : أبلغك خبرهم أم حسبت أنهم كانوا من آياتنا عجباً ، ونقل القرطبي [٧٥] أن بعضهم جعلها عاطفة على معنى الاستفهام ، وفي ذلك تقوية لما ذهب إليه ابن القيّم .

ومن ذلك قوله تعالى : " مالي لا أرى الهدهد أم كان من الغائبين " النمل : ٢٠ .

تقديره : أحضر أم كان من الغائبين ، ويقوي هذا أن أبا حيان قال – معتمداً على رأي ابن عطية – : " فظاهر هذا الكلام أن – أم – متصلة، وأن الاستفهام الذي في قوله – مالي – ناب مناب ألف الاستفهام ، فمعناه عنده : أغاب عني فلم أره حالة التفقد ، أم كان ممن غاب قبل ولم أشعر بغيبته " [٧٦] . ومن ذلك قوله تعالى : " أم أنا خير من هذا الذي هو مهين " الزخرف: ٥٢ . تقديره: أهو خير مني أم أنا خير منه. وكان الفراء قد ألمح إلى ما ذهب إليه ابن القيّم ، لكنه لم يصرح بتقدير محذوف قبله ، بل جعل هذا " من الاستفهام الذي جعل بأم لاتصاله بكلام قبله " [٧٧]. والطبري كان كلامه أوضح من الفراء في تقوية ما ذهب إليه ابن القيّم ، فهو بعد أن نقل عن الفراء كلامه الذي ذكرناه آنفاً قال : " وأولى التأويلات بالكلام إذ كان ذلك كذلك تأويل من جعل – أم أنا خير – من الاستفهام الذي جعل بـ – أم – لاتصاله بما قبله من الكلام ، ووجه أنه بمعنى : أأنا خير من هذا الذي هو مهين أم هو ؟ لما في الكلام من الدليل عليه " [٧٨].

ومقتضى كلام سيبويه يؤيد كون – أم – متصلة فتكون معادلة ، لكن ليس على تقدير محذوف قبلها ، إنما قدّر قوله – أم أنا خير – بمعنى : أم تبصرون ، وحينئذ تكون معادلة لقوله : – أفلا

تبصرون[٧٩]، وإلى ذلك ذهب الزمخشري فقال : " أم هذه متصلة ، لأن المعنى : أفلا تبصرون ، أم تبصرون ، إلا أنه وضع قوله : – أناخير – موضع – تبصرون ، لأنهم إذا قالوا له : أنت خير ، فهم عنده بصراء " [٨٠].

والملحوظ في مثل هذه الآيات أن الله تعالى ذكر أحد المعادلين وحذف الآخر ، وقد أوضح ابن القيّم أن هذا الأسلوب من باب الاكتفاء بذكر الأهم عن غير الأهم لدلالته عليه ، وهذه من طرائق القرآن البديعية ، فقال : " وتأمل كيف يذكر الله القسم الذي يظنونه ويزعمونه فينكره عليهم ، وأنه مما لا ينبغي أن يكون ، وترك ذكر القسم الآخر الذي لا يذهبون إليه ، فتردد الكلام بين قسمين ، فيصرح بإنكار أحدهما وهذا الذي سيق لإنكاره ، ويكتفي منه بذكر الآخر ، وهذه طريقة بديعة عجيبة في القرآن نذكرها في باب الأمثال وغيرها ، وهي من باب الاكتفاء عن غير الأهم بذكر الأهم لدلالته عليه ، فأحدهما مذكور صريحاً والآخر ضمناً ، ولذلك أمثلة كثيرة في القرآن ، يحذف منها الشيء للعلم بموضعه " [٨١]

والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

الخـــــاتمة
أهـم نتـائج البحـث

١) لابن قيِّم الجوزية نظرات ثاقبة في بعض التحقيقات النحويـة ، وفي مقدمتها تحقيقاته لوظيفة بعض الأدوات النحوية ومعانيها .

٢) جعل ابن القيِّم الأصل في الحروف أن تكون عاملة ، وأرجـع هذا الأصل إلى كون الحرف يدل علـى معنـى فـي اللفـظ ، واقتضاؤه ذلك المعنى في اللفظ يجعله مقتضياً العمل به ، لأن الألفاظ تابعة للمعاني ، والعمل أمر لفظي .

٣) الحروف التي لا تعمل تكون داخلة على جملة قد سبقها عامـل آخر عمل في مفردات تلك الجملة كالابتداء في نحو :هل زيـد قائم ، والفاعلية في نحو : هل قام زيد ، فيكتفـى بعمـل ذلـك العامل عن عمل الحرف الداخل على الجملة .

٤) الأدوات تحدث تلازماً بين أجزاء الجملـة ، وهـذا الـتلازم نوعان: أ- تلازم مطلق بين الجملتين ، ب – تلازم مقيد بـين الجملتين ، ويتمثل هذا التلازم بامتناع الشيء لامتناع غيره الذي تؤديه الأداة (لو) ، وبامتناع الشيء لوجود غيره الـذي تؤديـه الأداة (لولا) .

٥) واو العطف لا تقتضي الترتيب بين المعطوف والمعطوف عليه، ولكن ذلك لا يمنع من تقديم ما هو أهم ، وأكثـر عنايـة بـه ، وتقدير الأهمية والعناية راجع إلى اللفظ في السـياق ، ويكـون حينئذٍ لذلك التقديم والتأخير لطائف تكسب النص قوة وجمالاً .

٦) قد يحصل التقديم والتأخير بين المعطوف والمعطوف عليه بالواو بسبب التقدم الزمني ، أو التقدم بالطبع والسبب ، أو التقدم بالرتبة والفضل .

٧) يرى ابن القيم أن السبب في جواز إظها ر- أن - الناصبة بعد لام التعليل وعدم جوازه بعد لام الجحود ، أن لام الجحود دالة على المستقبل كالسين وسوف ، وإذا اقترنت السين أو سوف بالفعل في الإثبات لا يجوز ظهور ــ أن ــ معهما ، فكذلك لا يجوز ظهورها مع لام الجحود التي هي عوض عنهما في النفي.

٨) حتى وإلى كلاهما لانتهاء الغاية إلا أن حتى جاز أن تكون عاطفة دون إلى ، لأن حتى تدل على غاية لشيء هو جزء مما قبلها ، فتكون هناك صلة بين مابعدها وما قبلها ، أما إلى فإنها غاية لشيء لا يكون جزءاً مما قبلها .

٩) أم عند النحويين تأتي بمعنى بل للإضراب ، وابن القيم يرفض كونها للإضراب ويقدر لكل ما يوهم ظاهره أنها للإضراب استفهاما قبلها يكون مابعدها معادلاً له .

١٠) وجه ابن القيم تفسير بعض الآيات التي وردت فيها - أم - توجيهاً بديعاً يتناسب مع سياق النص الذي وردت فيه .

الهوامش

١) المرادي : الحسن ، الجنى الداني في حروف المعاني ، تحقيق : فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ص ٢٠ .

٢) والفاكهي : عبد الله ، الحدود ، نشر تحت عنوان : كتابان في حدود النحو ، بتحقيق : علي الحمد ، دار الأمل ، إربد ، الأردن، ص ٦٧ .

٣) اليمني : علي ، كشف المشكل في النحو ، تحقيق : هادي الهلالي ، ط ١ ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م ، دار عمار ، عمان ، الأردن ، ص ١٥٥.

٤) والجرجاني : علي ، المعروف بـ (الشريف الجرجاني) التعريفات ، عناية : مصطفى أبو يعقوب ، ط ١ ، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م ، مؤسسة الحسنى ، الدار البيضاء ، المغرب ، ص ٥٢ .

٥) المرادي : الحسن ، الجنى الداني ص ٢١ .

٦) ابن قيِّم الجوزية : محمد ، بدائع الفوائد ، تحقيق : بشير عيون ، ط ٢ ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م ، مكتبة دار البيان ، دمشق ، ص ٤٢ .

٧) المصدر نفسه .

٨) الورّاق : محمد ، علل النحو ، تحقيق : محمود الدرويش ، ط ١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م ، مكتبة الرشد ، الرياض ، السعودية ، ص ١٤٢ .

٩) المصدر نفسه ص ٢١٦ .

١٠) المصدر نفسه ص ١٩٥ .

١١) الأنباري : أبو البركات ، أسرار العربية ، تحقيق : بركات هبود ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م ، شركة دار الأرقم ، بيروت ، ص ١٨٩.

١٢)الخوارزمي : القاسم ، ترشيح العلل في شرح الجمل ، تحقيق : عادل العميري ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ص ١٤٠ .

١٣) ابن القيِّم : بدائع الفوائد ص ٤٢ .

١٤) المصدر نفسه ص ٤٢ .

١٥) المصدر نفسه ص ٤٢ .

١٦) المصدر نفسه ص ٤٣ .

١٧) المصدر نفسه ص ٤٤ .

١٨) المصدر نفسه ص ٥٢ .

١٩) سيبويه : عمرو بن عثمان ، الكتاب ، تحقيق : إميل يعقوب ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٣ / ٧٨ .

٢٠) المالقي : أحمد ، رصف المباني في شرح حروف المعاني ، تحقيق : أحمد الخراط ، ط ٣ ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م ، دار القلم ، دمشق ، ص ١٨٧ .

٢١) ابن القيِّم : بدائع الفوائد ، ص ٥٢ .

٢٢) المصدر نفسه ص ٥٢ .

٢٣)(٢١) سيبويه : الكتاب ، ٤ / ٣٤٦ .

٢٤) المرادي : الجنى الداني ، ص ٢٧٥ .

٢٥) المالقي : رصف المباني ، ص ٣٥٨ .

٢٦) ابن هشام : عبد الله ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق : عبد اللطيف الخطيب ، ط ١ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م ، ٣ / ٣٧١ -٣٧٢ .

٢٧) ابن القيم : بدائع الفوائد ، ص ٦٠ .

٢٨) البخاري : صحيح البخاري بشرح فتح الباري لابن حجر ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م ، دار السلام ، الرياض ، السعودية ، ٩ / ١٧٥ ، رقم الحديث (٥١٠١) .

٢٩) السيوطي : عبد الرحمن ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق : عبد العال مكرم ، طبعة سنة ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٤ / ٣٤٧ .

٣٠) ابن القيم : بدائع الفوائد ، ص ٥٢ .

٣١) ابن يعيش : يعيش ، شرح المفصل ، تحقيق : إميل يعقوب ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٥ / ٩٠ .

٣٢) ابن مالك : محمد ، شرح التسهيل ، تحقيق : محمد عطا وطارق السيد ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١ / ٢٦٦ .

٣٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ٥ /٩٠ .

٣٤) سيبويه : الكتاب ، ٤ / ٣٣٩ .

٣٥) الفارسي : أبو علي ، الإغفال ، تحقيق : عبد الله عمر ، طبع المجمع الثقافي في أبوظبي ، الإمارات ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م ، ١ / ٢٥٠ .

٣٦) ابن الجني : عثمان ، سر صناعة الإعراب ، تحقيق : حسن هنداوي ، ط ١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، دار القلم ، دمشق - بيروت ، ٢ / ٦٣٢ .

٣٧) المرادي : الحسن ، الجنى الداني ص ١٥٨ - ١٥٩ .

٣٨) السامرائي : فاضل ، التعبير القرآني ، جامعة بغداد ، بيت الحكمة ، ١٩٨٧م ، ص ٥٠ -٥١ .

٣٩) السهيلي : عبد الرحمن ، نتائج الفكر في النحو ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، ط ٢ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ص ٢٦٦ .

٤٠) السهيلي : نتائج الفكر ص ٢٦٧ ، وابن القيم : بدائع الفوائد ص ٦٥ .

٤١) أبو حيان : محمد ، البحر المحيط ، تحقيق ، عادل عبد الوجود وعلي معوض ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٥ / ٥٠٥ .

٤٢) ابن القيم : بدائع الفوائد ، ص ٦٦ .

٤٣) الرازي : محمد ، التفسير الكبير ، ط ٢ ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠ / ٧٣ .

٤٤) الترمذي : محمد ، الجامع الصحيح ، (سنن الترمذي) تحقيق : محمود نصار ، ط ١ ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٣ / ٤٥٦ . رقم الحديث (٢٦٤٢) .

٤٥)والسندي : محمد ، حاشية مسند الإمام أحمد ، تحقيق : نور الدين طالب ، ط ١ ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م ، نشر وزارة الأوقاف القطرية ، ٤ / ٣٨٤ ، رقم الحديث (٣٠٧١) .

٤٦) ابن عقيلة : محمد ، الزيادة والإحسان في علوم القرآن ، ط ١ ، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م ، جامعة الشارقة ، الإمارات ، ٥ / ١٩٠ .

٤٧) ابن القيم : بدائع الفوائد ، ص ٦٧ .

٤٨) المصدر نفسه ص ٦٧ .

٤٩) المصدر نفسه ٦٧ .

٥٠) المصدر نفسه ٦٦ .

٥١) ابن عطية : عبد الحق ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، تحقيق الرحالة الفاروق وجماعته ، ط ٢ ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م ، نشر وزارة الأوقاف القطرية ، ٦ / ٢٣٨ .

٥٢) ابن القيم : بدائع الفوائد ص ٦٦ .

٥٣) المصدر نفسه : ص ٦٧ .

٥٤) المصدر نفسه : ٧٦ .

٥٥) المصدر نفسه : ص ٧٢ - ٧٣ .

٥٦) المرادي : الجنى الداني ، ص ١١٦ .

٥٧) الأنباري : أبو البركات ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة ، ٢٠٠٥ م ، ٢ / ١٣٧ مسألة[٨٢].

٥٨) ابن القيم : بدائع الفوائد ، ص ٩٣ .

٥٩) سيبويه : الكتاب ، ٤ / ٣٤٢ .
٦٠) الأزهري : خالد ، شرح التصريح على التوضيح ، تحقيق : محمد عيون السود ، ط ٢ ، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢ / ٣٥٧ ،
٦١) جامع العلوم الباقولي : علي ، شرح اللمع ، تحقيق : محمد خليل الحربي ، رسالة دكتوراه من جامعة بغداد ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م ، ص ٣٠٤ .
٦٢) ابن القيم : بدائع الفوائد ، ص ٩٣ .
٦٣) المرادي : الجنى الداني ص ٥٤٢ .
٦٤) ابن هشام : عبد الله ، مغني اللبيب ، ٢ / ٢٦٠ .
٦٥) الجنى الداني ، ٣٨٥ .
٦٦) الفراهيدي : الخليل ، العين ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م ، الطبقة المرتبة ألفبائياً ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، غيي ، ص ٧٢٦ .
٦٧) الحمد : غانم ، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، ط ١ ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م ، دار عمار ، عمان ، الأردن ، ١٧٩ .
٦٨) السعدي : عبد القادر ، أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م ، دار عمار ، عمان ، الأردن ، ص ١٠٤ .
٦٩) ابن القيّم : بدائع الفوائد ، ١٦٥ - ١٦٦ .

٧٠)(٦٧) المبرد : محمد بن يزيد ، المقتضب ، تحقيق : حسن حمد ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م ، دار الكتب العلمية ،بيروت ، ٢ / ٢٣٣ .

٧١) المرادي : الجنى الداني ، ص ٢٠٥ .

٧٢) المالقي : رصف المباني ، ص ١٧٩ .

٧٣) ابن هشام : مغني اللبيب ، ١ / ٢٨٨ .

٧٤)ابن القيم : بدائع الفوائد ، ص ١٧٢ .

٧٥) المصدر نفسه ، ص ١٧٢ .

٧٦) الرازي : التفسير الكبير ، ٢٨ / ٢٢٠ .

٧٧) ابن عطية : المحرر الوجيز ، ٨ / ٩٨ .

٧٨) القرطبي : محمد ، الجامع لأحكام القرآن ، تحقيق : محمد الحفناوي ومحمود عثمان ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م ، ٥ / ٦٨١ .

٧٩) أبو حيان : البحر المحيط ، ٧ / ٦٢ .

٨٠) الفراء : يحيى ، معاني القرآن ، تحقيق : إبراهيم شمس الدين ، ط ١ ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢ / ٣٢٧ .

٨١) الطبري : محمد ، جامع البيان في تأويل القرآن ، ط ٣ ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١١/ ١٩٦ .

٨٢) سيبويه : الكتاب ، ٣ / ١٩٦ .

٨٣) الزمخشري : محمود ، الكشاف ، تحقيق : عادل عبد الموجود وعلي معوض ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، السعودية ، ٤٤٩/٥ .

٨٤) ابن القيم : بدائع الفوائد ، ص ١٧٣ .

المصادر والمراجع

١) القرآن الكريم .

٢) أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية ، عبد القادر السعدي ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م ، دار عمار ، عمان - الأردن .

٣) أسرار العربية ، أبو البركات عبد الرحمن الأنباري ، تحقيق : بركات هبود ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م ، شركة دار الأرقم ، بيروت .

٤) الإغفال ، أبو علي الفارسي ، تحقيق : عبد الله عمر ، طبع المجمع الثقافي في أبوظبي ، الإمارات ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .

٥) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة ، ٢٠٠٥ م .

٦) البحر المحيط ، أبو حيان محمد بن يوسف ، تحقيق : عادل عبد الموجود وعلي معوض ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٧) بدائع الفوائد ، محمد بن قيِّم الجوزية ، تحقيق : بشير عيون ، ط ٢ ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م ، مكتبة دار البيان ، دمشق .

٨) ترشيح العلل في شرح الجمل ، القاسم بن الحسن الخوارزمي ، تحقيق : عادل العميري ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة .

٩) التعبير القرآني ، فاضل السامرائي ، جامعة بغداد ، بيت الحكمة ، ١٩٨٧ م .

١٠) التعريفات ، علي الجرجاني ، المعروف بـ (الشريف الجرجاني) ، عناية مصطفى أبو يعقوب ، ط ١ ، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م ، مؤسسة الحسنى ، الدار البيضاء ، المغرب .

١١) التفسير الكبير ، محمد بن عمر الرازي ، ط ٢ ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٢) جامع البيان في تأويل القرآن ، (تفسير الطبري) محمد بن جرير الطبري ، ط ٣ ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٣) الجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن المرادي ، تحقيق : فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م، دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٤) الجامع الصحيح (سنن الترمذي) تحقيق : محمود نصار ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ- ٢٠٠٠م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٥) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) محمد الأنصاري القرطبي ، تحقيق : محمد الحفناوي ومحمود عثمان ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .

١٦) حاشية السندي على مسند الإمام أحمد ، محمد السندي ، تحقيق : نور الدين طالب ، ط ١ ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م ، نشر وزارة الأوقاف القطرية .

١٧) الحدود ، عبد الله الفاكهي ، نشر تحت عنوان : (كتابان في حدود النحو) تحقيق : علي الحمد ، دار الأمل ، إربد ، الأردن.

١٨) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، غانم قدوري الحمد ، ط ١ ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م ، دار عمار ، عمان ، الأردن .

١٩) رصف المباني في شرح حروف المعاني ، أحمد المالقي ، تحقيق : أحمد الخراط ، ط ٢ ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م ، دار القلم ، دمشق .

٢٠) الزيادة والإحسان في علوم القرآن ، محمد بن عقيلة المكي ، ط ١ ، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م ، جامعة الشارقة ، الإمارات .

٢١) سر صناعة الإعراب ، عثمان بن جني ، تحقيق : حسن هنداوي ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، دار القلم ، دمشق ، بيروت.

٢٢) شرح التسهيل ، محمد بن مالك ، تحقيق : محمد عطا وطارق السيد ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

٢٣) شرح التصريح على التوضيح ، خالد الأزهري ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، ط ٢ ، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٢٤) شرح اللمع ، جامع العلوم الباقولي ، تحقيق : محمد خليل الحربي ، رسالة دكتوراه من جامعة بغداد ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

٢٥) شرح المفصل ، يعيش بن يعيش ، تحقيق : إميل يعقوب ، ط ١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٢٦) صحيح البخاري يشرح فتح الباري لابن حجر العسقلاني ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م ، دار السلام ، الرياض السعودية .

٢٧) علل النحو ، محمد الورّاق ، تحقيق : محمود الدروشي ،ط ١ ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م ، مكتبة الرشد ، الرياض ، السعودية .

٢٨) الكتاب ، سيبويه عمرو بن عثمان ، تحقيق : إميل يعقوب ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٢٩) الكشاف ، محمود الزمخشري ، تحقيق : عادل عبد الموجود وعلي معوض ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، السعودية .

٣٠) كشف المشكل ، علي الحيدرة اليمني ، تحقيق : هادي الهلالي ، ط ١ ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م ، دار عمار ، عمان ، الأردن .

٣١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ،عبد الحق بن عطية ، تحقيق : الرحالة الفاروق وجماعته ،ط ٢ ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م ، نشر وزارة الأوقاف القطرية .

٣٢) معاني القرآن ، يحيى الفراء ، تحقيق : إبراهيم شمس الدين ،ط ١ ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٣٣) مغني اللبيب عن الكتب الأعاريب ، عبد الله بن هشام الأنصاري ، تحقيق : عبد اللطيف الخطيب ، ط ١ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .

٣٤) المقتضب ، محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق : حسن حمد ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٣٥) نتائج الفكر في النحو ، عبد الرحمن السهيلي ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، ط ٢ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ، دار الاعتصام ، القاهرة .

٣٦) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق : عبد العال مكرم ، طبعة سنة ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م ، عالم الكتب ، القاهرة .

Abstract

This research, titled *Investigating Some Grammatical Coordinators of Ibn Qayyim Al-Jawziyya*, aims at uncovering some grammatical investigations of some elements employed by *Ibn Qayyim Al-Jawziyya* who, although was not well known in the field of grammatical studies, enriched these studies through writing up books.

Ibn Qayyim Al-Jawziyya had a well-established say in the fine grammatical analyses that added to the texts strength, beauty, and elegance.

I have focused on some of his investigations, especially those related to some of the *Coordinators*, through elaborating the origin of the idea about the functions of the grammatical elements in the sentence, the use of the coordinator 'و' in pre-positioning and post-positioning, and their connection with the implications of the context and occasion.